

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.24/Add.2
13 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ٨-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ١٠ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن أعمال دورتها الحادية عشرة

المعقودة بقصر الأمم
في الفترة من ٨ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧
المقرر: السيد إدوارد براون (المملكة المتحدة)

الجزء الرفيع المستوى

اجتماع اللجنة المشترك مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار

ملخص الرئيس

١- ركزت الجلسة الرفيعة المستوى المشتركة بين الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار ولجنة الأونكتاد للاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك على مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة ودور الاقتصادات الناشئة. وأشار رئيس الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار إلى المنافسة الشرسية من أجل الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان وقال إن تشجيع الاستثمار أصبح تجارة هامة في حد ذاته. وذلك هو السبب الذي من أجله تتمثل مهمة الرابطة الرئيسية في تعزيز بناء قدرات وكالات تشجيع الاستثمار، ولا سيما من خلال الربط الشبكي وتبادل أفضل الممارسات. وطبيعة الاستثمار العصري المتعددة الأبعاد، بما للاقتصادات الناشئة من دور متزايد باطراد، تتطلب تعاوناً أكثر نشاطاً بين الرابطة والأونكتاد في استدامة نمو الاستثمار العالمي.

٢- وأثنى رئيس وزراء المغرب على الوكالة ووكالات تشجيع الاستثمار لما تبذله من جهود لجعل العالم قرية تسودها الطمأنينة ويسودها الازدهار، ولمساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد أن أشار إلى أوجه التفاوت العميقة بين مختلف مناطق العالم، وجّه النظر إلى الأبعاد القطاعية والجغرافية الجديدة للاستثمار العالمي، بما في ذلك التعاون في مجال الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب وتزايد تدفق الاستثمار من البلدان النامية. ومزيد نمو الاستثمار يتوقف على الوفاء بعدد من الشروط المسبقة، بما في ذلك إزالة التدابير الحمائية، وتحرير المنافسة، وتحسين الإدارة، وتعزيز المؤسسات، وتحديث الهياكل الأساسية، وزيادة التفاعل إلى أقصى حد ممكن بين التجارة والاستثمار. وأضاف أن المغرب يهدف إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تجري فيه إصلاحات اقتصادية وسياسية حيوية في البلاد بما يساهم في تلك العملية. والمغرب شريك في الشراكة الأوروبية - المتوسطية ويشترك في سياسة الحوار الأوروبية، ويلعب أيضاً دوراً نشطاً في مختلف مخططات التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب على أساس متعدد الأطراف وثنائي، بما في ذلك مع البلدان النامية في البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق الأوسط. ويولي المغرب قدراً كبيراً من الاهتمام للتعاون في مجال التجارة والاستثمار مع البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، بما في ذلك لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فضلاً عن التعاون مع البلدان العربية. والمغرب الذي يدعم كلياً أنشطة الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار يرحب بتعزيز عمل تلك المنظمة في أفريقيا وفي العالم العربي.

٣- وأعرب الأمين العام للأونكتاد عن ارتياحه لكون الجلسات الرفيعة المستوى المشتركة بين لجنة الاستثمار ومؤتمر الاستثمار العالمي للرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار قد أصبحت تظاهرة منتظمة. وأقر بأن مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الاقتصادات الناشئة له أهمية خاصة، ذلك أنه يدل على الدور المتغير للبلدان النامية في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وفي نظام الإنتاج الدولي. والاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان الجنوب، الذي كان قد مثّل في عام ٢٠٠٥ نسبة ١٧ في المائة من التدفقات الخارجية في العالم، مقابل ٥ في المائة فقط في عام ١٩٩٠، يفتح مصادر جديدة للتمويل والتكنولوجيا وإدارة الدراية، التي هي مكونات حيوية للتنمية الاقتصادية. وللاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب إلى الجنوب ميزات عدة تميزه على الاستثمار شمال - جنوب، بما في ذلك كون التكنولوجيا وأنماط الأعمال التجارية للشركات عبر الوطنية في البلدان النامية لها في كثير من الأحيان العديد من النقاط المشتركة. وذلك يعزز نطاق الروابط والآثار غير المباشرة في مجال التكنولوجيا. وظهور مصادر جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب عناية من صانعي السياسات ومشجعي الاستثمار ويستلزم تبادلًا

لآراء وتقاسماً للخبرات بشكل أكثر نشاطاً. وللأونكتاد والرابطة وغيرهما من المنظمات الدولية دور رئيسي في ذلك السياق من خلال توفير التحليل والمساعدة التقنية وتوفير محفل للنقاش ولبناء توافق الآراء. ولاحظ في الختام أن الرابطة عقدت اثنين من مؤتمراتها الاستثمارية بتواز مع اجتماعات الأونكتاد التي تنعقد كل أربع سنوات، ودعا الرابطة إلى النظر في عقد مؤتمرها الاستثماري السنوي المقبل بأكرا في عام ٢٠٠٨ بتواز مع الأونكتاد الثاني عشر.

٤- وأكد نائب وزير التجارة في الصين على أن الرابطة قد قامت منذ تأسيسها في عام ١٩٩٥ بدور الجسر للتواصل والتعاون والتنمية المشتركة بين الوكالات الأعضاء، وشكر الأونكتاد والرابطة وسائر وكالات تشجيع الاستثمار على دعمها لجهود تشجيع الاستثمار في الصين. ومنذ أن بدأت الصين في عام ١٩٧٨ عملية الإصلاح والانفتاح، ظل اقتصادها يتطور بسرعة وتحسنت مستويات عيش الشعب الصيني بشكل ملحوظ. وبعد مرور ٢٨ عاماً على الانفتاح، أصبح الاقتصاد الصيني اليوم مندمجاً في الاقتصاد العالمي في سياق التنمية المحدية للجميع والعائدة بالنفع المتبادل مع غيرها من البلدان. وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية قد عجل وتيرة إصلاحها وانفتاحها. وقد اتبعت الصين بأمان قواعد منظمة التجارة العالمية، ووفت وفاء كاملاً بالتزاماتها وواجباتها في إطار منظمة التجارة العالمية، وكيفت بنشاط سياستها للتجارة الخارجية، واعتمدت باستمرار على اقتصادها السوقي وعززت حماية حقوق الملكية الفكرية. وأضاف أن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر هام لسياسة الدولة الأساسية القائمة على الانفتاح. وكانت الصين قد جلبت استثماراً أجنبياً مباشراً تجاوز في مجموعه ٧٠٠ مليار دولار واحتلت المرتبة الأولى في ترتيب البلدان النامية على مدى ١٦ سنة متتالية. وكانت الصين قد جلبت من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر قدراً كبيراً من التكنولوجيا المتطورة والكفاءات والخبرة في إدارة الاستثمار وأساليب التسويق وآليات المنافسة الدولية، فضلاً عن القواعد والمعايير الدولية. وبنمو الطلب المحلي بدأت الصين تتحول بسرعة إلى ثالث أكبر مستورد في العالم، بما خلق المزيد من فرص التصنيع وفرص العمل للعديد من الشركاء التجاريين. وفي الوقت الذي دفعت فيه حكومة الصين الاستثمار الوارد فقد شجعت الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر. وبلغ إجمالي استثمارات البلاد في الخارج (باستثناء الاستثمار في القطاع المالي) مقدار ٧٣ مليار دولار؛ وبلغت الاستثمارات في عام ٢٠٠٦ لوحده مقدار ١٦,١ مليار دولار، فاحتلت الصين بذلك المرتبة الثالثة عشرة عالمياً. وستظل الصين، التي هي بالفعل رابع أكبر اقتصاد في العالم، تنفذ عدداً من التدابير لإدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك زيادة تحسين مناخ الاستثمار.

٥- وقال رئيس مجموعة الاستثمار الشرقية الأولى، هونغ كونغ (الصين)، في كلمته الرئيسية، إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لم يعد يسير في اتجاه واحد. فالعديد من الشركات في الاقتصادات الناشئة آخذة في التحول إلى شركات منتجة لمنتجات منخفضة التكلفة وموثوقة بعلامات دولية ناشئة. وبعد تأكيد وجود حالات فردية من الحماية في مجال الاستثمار، أعرب عن الرأي وأن هذه الظاهرة إنما يرجع سببها إلى حد ما إلى قلة فهم الفوارق بين الثقافات في صفوف المستثمرين وقواعد اللعبة المحلية. ودعا جميع الأطراف إلى الالتزام بالحفاظ على الأسواق المفتوحة وتعزيزها. وقال إن من شأن خلق تحالفات وشراكات استراتيجية أن يسهم في تعزيز قدرة الشركات في الاقتصادات الناشئة. كما أنه يمكن أيضاً استخدام القدر الهائل من السيولة المتوفرة في بعض البلدان النامية في مشاريع استثمارية كبرى في بلدان نامية أخرى بمشاركة أصحاب المصلحة من البلدان المتقدمة والنامية. ولما كانت المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر متزايدة باستمرار وأصبحت عالمية، فإن القدرة على إضافة القيمة عالمياً بدت تصبح هامة بشكل خاص. والبعد الجديد للاستثمار الأجنبي المباشر له صلة أيضاً بإسهامه في تحسين إدارة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات.
